مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/9/14

إيران من الهيمنة إلى الاستنزاف
ضرورات إعادة تشكيل الفهم لديناميكيات الواقع العراقي

د. فراس عباس هاشم

● مقال رأي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

إيران من الهيمنة إلى الاستنزاف: ضرورات إعادة تشكيل الفهم لديناميكيات الواقع العراقي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

د. فراس عباس هاشم / جامعة البصرة – كلية القانون

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

المقدمة

حريٌّ بنا القول إن الخطاب الثوري للجمهورية الإسلامية في إيران منذ انتصار الثورة الإسلامية في عام 1979، أعاد إنتاج موضوعات فكرية معرفية وفق منطق أيديولوجي خاص، وفي مقدمتها طرح نظرية ولاية الفقيه، التي تبدو خارج نطاق الدائرة التقليدية للأطر الفقهية، باعتبارها تضمن رفع الممارسة السياسية من نطاق العلمانية إلى الفضاء الإسلامي.

وبناءً عليه، تأتي عملية التأصيل للمفهوم في الفلسفة الفقهية للمدرسة الشيعية ارتباطاً بنظرة السيد روح الله الخميني، مفجّر الثورة الإسلامية في إيران، انطلاقاً من ترسيخ أسسه الفكرية وعدم جعله عرضةً للالتباس أو التأويل من جانب التيارات السياسية والفكرية المناهضة له، والأهم من ذلك هو أن الأطروحة الفلسفية لولاية الفقيه هي المرتكز في بناء النظام السياسي للجمهورية الإسلامية، وذلك لما مثّله هذا المفهوم من تأسيس للولاية المطلقة للولي الفقيه، المبني على مرتكزات فقهية تناولها بعض علماء الدين السابقين.

بهذا المعنى، يمكن القول إن البناء الفكري للثورة الإيرانية أعاد تعريف دورها الجيوسياسي، سواء تجاه محيطها الجغرافي المباشر أو المحيط العالمي البعيد، دون التماهي مع سياسات القوى الاستعمارية في المنطقة، بل جاءت لتقويض هذه القوى وهيمنتها على دول المنطقة، وصولاً إلى تغيير أنماط الحكم للعديد من دول

الإقليم، بناءً على اعتبارات معيارية وقيمية، كشفتها حالة الحضور الخارجي الذي جاء من خلال نزوعها إلى مشروع تصدير للثورة الإسلامية تجاه الإقليم، لتتجاوز حدودها الجغرافية.

أولاً: إنتاج إطار فكري للجغرافية المتحركة

في سياق ما تقدم، تلقى المبنى الفكري للاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة دفعة من النماذج النظرية بما يتسق مع التوجهات الجديدة للقيادة السياسية الإيرانية، إذ أنتج مفكروها نموذجاً خاصاً لصورة إيران ومكانتها الخارجية، رسمتها مؤلفات عديدة في هذا المجال، ومن هذا المنظور، تعدّ «نظرية أم القرى» من أبرز الطروحات الفكرية التي يمكن رصدها على مستوى غايات التصورات الإيرانية، وتحمل تلك الإيماءات الفلسفية التي جعلت من الجمهورية الإسلامية موقعاً مركزياً للعالم الإسلامي عامة، والعالم الشيعي على نحو الخصوص، من حيث أهميتها في مواجهة الأيديولوجيات الغربية وتخليصه منها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا النموذج حمل أبعاداً متعددة تتعلق بما يجب أن تكون عليه إيران في تكتل جغرافي من الممانعة والتحصين لمواجهة مخاطر الخارج وتهديداته، وهذا ما انعكس في خطاباتها وسلوكياتها في المنطقة، لذلك حظي التموضع الجغرافي في المنطقة، كركيزة جيوسياسية أساسية في الاستراتيجية الإيرانية، بالاعتماد على رؤى وخيارات تفضيلية لتعزيز قدرتها ونفوذها الخارجي.

مما أسهم في ولادة إيقاظ جيوسياسي تجاه العراق، والعمل على توظيف موقعه الاستراتيجي كساحة مهمة في ترسيخ حضورها

ومكانتها الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط والعالم، وهذا ما أشار إليه «علي يونسي»، مستشار الرئيس الإيراني الأسبق «حسن روحاني»، عام 2015، بوصفه: «عاصمة الإمبراطورية الإيرانية الجديدة»، مما يعكس الأهمية المكانية والتاريخية والرمزية الدينية التي يتمتع بها العراق، والتي تتجاوز حدود التأثير الإقليمي.

ثانياً: إدارة مجالات التوسع الجغرافي وامتداداته

مما لا شك فيه أن التطورات في البيئة الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2003 فعّلت الحسابات الجيوسياسية للاستراتيجية الإيرانية تجاه العراق من خلال سقوط النظام البعثي على يد الولايات المتحدة وحلفائها، إذ وجدت إيران نفسها أمام بيئة عراقية جديدة أتاحت لها توسيع حضورها السياسي في نطاق القوة الناعمة والصلبة والتماثل العقائدي والثقافي والاجتماعي، بوصفهما محركاً تفضيلياً لاستراتيجيتها لفتح باب الهيمنة على القرار السياسي العراقي.

ولعل بناء التأثير في النظام السياسي العراقي في مرحلة ما بعد سقوط نظام صدام حسين أخذ يتصف بالتعدد، فيكون تبعاً لذلك ذا طابع سياسي أو أمني أو اجتماعي، وتجلى عبر نسجها شبكة من العلاقات مع جماعات مسلحة داعمة لها، إلى جانب كيانات سياسية موالية، وبالتالي أفضى هذا النهج إلى إنتاج حالة من التباين والانقسام، تمظهرت سماته داخل شرائح المكون الاجتماعي الشيعي، نتيجة ارتباط بعض هذه الجماعات المسلحة والقوى السياسية بالمشروع الإقليمي الإيراني.

وهنا بدأت نوازع سلطة الاستبداد، التي طُبّقت قسراً من بعض هذه القوى الحليفة لإيران على الشأن السياسي العراقي، نتيجة ارتباط هذه الكيانات بالفساد المالي والإداري والإخفاق في مجال الملفات الداخلية، فضلاً عن إخضاع القرار السياسي لتوجهاتها دون تمييز، مما أفقدها التأييد الديني من مرجع الطائفة في النجف الأشرف، لمخالفة أفعالها المصلحة العامة للدولة العراقية، وبالتالي أسهمت تلك المؤشرات السلوكية للقوى الحليفة في تآكل نسبي للقوة الناعمة للجمهورية الإسلامية، وأصابها بعض العطب لدى قطاعات من المجتمع الشيعي العراقي.

وفي السياق ذاته، يتبين أن الجمهورية الإسلامية ذاتها أضرّت بنفسها، حيث بدأت تستنزف صورتها القيمية ورصيدها الذي راكمته من خلال تقديم أشكال مختلفة من الدعم والمساندة للعراق خلال الأزمات التي مر بها، كلما غضّت الطرف عن سلوكيات هذه الأطراف وتصرفاتها التي تحولت إلى عبء عليها، بعد أن قامت بإقصاء تيارات سياسية وقوى شعبية واسعة، مما يعني تهميشاً لإرادة الشعب على نحو بات من الصعب السكوت عنه، بتجلياته الواقعية على الساحة العراقية، على نحو لا يمكن إنكاره.

إضافة إلى ذلك، تبرز هذه التفاعلات قيوداً على المعترك السياسي المحلي، وما ترتب عليه من نزوع إقصائي لفئات من النخب الوطنية العراقية، شكّلت بنية فكرية لعدسة من الأدبيات السياسية التي تشير إلى فكّ العراق ارتباطه بمشروعها الاستراتيجي للمنطقة، ولعل هذا بسبب التراخي في الأداء السياسي للقوى الحليفة لإيران وما أحدثه

من آثار مجتمعية عميقة.

ومن ثم، فإن هذه المؤشرات لا تستبعد اتخاذ صانع القرار في الجمهورية الإسلامية، استناداً إلى معطيات الواقع، قراراً تحوطياً في صياغة سياسات تخرجه من نطاق السياسات التقليدية الضيقة، بخاصة إعادة هندسة مسار العلاقات مع العراق الذي بدا يتعرض لهزات عميقة، منها ما زال متلبساً بقضايا نزع السلاح من الجماعات الحليفة لها، ضمن مسارات سياسية تبعت مؤشرات الاستقرار وتطوير التعاون بين البلدين، للبرهنة على مصداقيتها من حيث الابتعاد عن منطق الهيمنة، لتعيد اكتشاف موقعها الجديد على الساحة العراقية.

ثالثاً: التحول نحو الشراكة للتماهي مع التغيرات العراقية

في ظل التحولات العميقة والمتلاحقة التي تعيشها البيئة الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن اتساع الوعي الذهني للفرد العراقي نتيجة عوامل داخلية، كانت نتائجها رفض كل أشكال التدخلات الخارجية ودوافعها.

لذلك، يعدّ من الضروري على صانع القرار الإيراني الاستجابة للمتغيرات المحلية والإقليمية والتفاعل معها على نحو يعظّم مكاسبها ويقلّل من خسائرها، خصوصاً وأن قدرتها لجهة التأثير في الأوضاع الداخلية العراقية أخذت تستنزف بشدة، لمصلحة تعاظم الهوية الوطنية العراقية، وتتضح توجهات ذلك في التوجهات الاستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية العراقية.

وبذلك، لا يمكن للجمهورية الإسلامية التعامل مع العراق وفق تصورات ذهنية قديمة، وإنما عبر تبنّي مقاربات تتجاوز تلك الأطر والأدوات التقليدية، تعيد تعريف العلاقات الإيرانية العراقية، من خلال بناء تنظيمي فكري يتجاوز فكّ الارتباط الجغرافي بالعراق منطق الهيمنة في تخطيط وتنظيمها، عبر توسيع قاعدة تعزيز مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري، وتوسيع التبادل الثقافي والعلمي.

فضلاً عن دعم العلاقات الاجتماعية، وبناء قنوات اتصال مباشرة مع مختلف شرائح المجتمع العراقي والنخب الدينية والثقافية، وبناء صورة إيجابية بعيداً عن الصورة التي تشكلت في الوعي المجتمعي العراقي نتيجة سلوك حلفائها، مما يعزز من جاذبيتها الناعمة لدى قطاعات المجتمع العراقي بمكوناته المختلفة.

وفي هذا السياق، ولإنعاش تلك التوجهات المحتملة، على صانع القرار الإيراني إدراك أن المجتمع العراقي أقرب إلى صفاء الهوية الشيعية وتجردها من الاعتبارات القومية، وهذا ما أشار إليه عدد من المفكرين الإيرانيين، على خلاف النزعة القومية التي ما تزال حاضرة بقوة في الذهنية الدينية للجمهورية الإسلامية، مما يجعله أقل خضوعاً للتأثيرات القومية، وبالتالي، فإن هذه الميزة التي يتميز بها المكون الشيعي العراقي تمنحه القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر والتهديدات التي قد تفرضها جهات خارجية تهدد الاستقرار الداخلي.

إلى جانب ذلك، على الرغم من المكانة التي تتمتع بها حوزة قم، إلا أن الوقائع والشواهد التاريخية ما تزال تمنح حوزة النجف الأشرف

نطاقاً أوسع في مركزية الاستقطاب العالمي، وذلك لمكانتها الدينية والرمزية، كما أشرنا سابقاً. وبناءً على ذلك، فإن النظريات التي صاغها بعض المفكرين الإيرانيين في جعل الجمهورية الإسلامية مركزاً للعالم الشيعي تظل بحاجة إلى مراجعة نقدية، خصوصاً مع افتراض نقل مركز الاستقطاب الديني من النجف الأشرف إلى قم المقدسة.

وفي المحصلة، يمكننا القول إن السيرورة المتسارعة في المنطقة، لا سيما في ظل ظروف التغيير، يمكن أن تدفع الجمهورية الإسلامية نحو صيرورة منفتحة ومرنة تجاه العراق، تتجاوز إكراهات البيئة الاستراتيجية الجديدة في المنطقة، وفق معطيات تحويل أدواتها الخشنة إلى موارد تأثير وشراكة ناعمة، لتصطنع لنفسها شرعية تعكس التعبير الحقيقي عن تطلعاتها، عبر الالتزام بأدوات تعويضية تقوم على تعزيز مصالحها المختلفة دون استنزافها، وتضمن إعادة إنتاج نفسها من خلال استدامة حضورها في العراق.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org